المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 28-08-2007 العـــدد : 14309
الصفحـات : 32 المسلسل : 270

بدل البطالة ومجلس الشورى .. رعاية المحتاجين من واجبات الحكومات

■ من الواجبات الأساسية لأي دولة التأكد من حصول كل مواطنيها على حاجاتهم الأساسية من مأكل ومأوى وعلاج ونحو ذلك، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته. هذه الحاجات إن توفرت بدون تدخل الحكومة فأهلا وسهلا، وإلا فعلى الحكومة مسؤولية تأمينها لمواطنيها، ولا يعفيها من ذلك إلا قلة الحيلة، لأن الله سبحانه لا يكلف نفسا إلا وسعها.

الموضوع نوقش مناقشة مستفيضة في كتب فقهية كثيرة، واستقرت عليه تشريعات دول كثيرة، ربما يسقف على رأسها الدول الاسكندينافية التي تمتلك نظام رعاية اجتماعية شامل، يرعى المحتاجين بمختلف ظروفهم، حتى ولو كانت لهم دخول، طالما أنها لا تكفي لتأمين أساسيات الحياة، وتحكم هذه الأمور تشريعات مفصلة تفصيلا. والمجال هنا ليس مجال دخول في تفاصيل، ولكن يكفي أن نعرف أن الأصل أن الدولة مسؤولة عن تمكن كل فرد من الحصول على حاجاته الأساسية.

تكتسب هذه القضية أهمية متزايدة في بلادنا مع موجة الغلاء التي تمر بالبلاد، والتي تتطلب سياسات تخفف من حدتها. كما تكتسب أهمية متزايدة مع اختلال توزيع الدخل وانتشار الفقر، وتعود فئة من شبابنا على السرقة، بسبب أحوال عوائلهم المادية المزرية. يحدث هذا رغم الطفرة الاقتصادية التي نمر بها.

في إطار هذه المقدمة أشير إلى خبر نشرته جريدة الوطن، يوم ١٩ جمادى الأولى ١٤٢٨ (الموافق ٥ يونيو ٢٠٠٧)، أنه طرح في مجلس الشورى موضوع التوصية بصرف مخصصات مالية شهرية للعاطلين عن العمل لمواجهة البطالة. المخصصات المقترحة ليست كبيرة، بل تبلغ بضع مئات من الريالات شهريا، وللفائدة، لا يغطي نظام الضمان الاجتماعي العاطلين. وقد نوقش الموضوع مناقشة سريعة في المجلس، وكانت نتيجة التصويت الرفض. ولأكون عادلا ودقيقا أكثر، وافقت غالبية أعضاء المجلس على التوصية، لكنها ليست غالبية كافية لتمرير التوصية.

يبدو من عرض الخبر أن المناقشة كانت تميل إلى السطحية في النظر للموضوع، وأستبعد وجود دراسات ومناقشات طويلة سبقت طرح الموضوع للتصويت. رغم أنه يمس ملايين الأفراد والأسر، ورغم أن برلمانات كثيرة تخصص له ساعات من النقاش، وتكلف أذرعها البحثية بالبحث العميق، ورغم أن التشريعات القائمة في الدول المتطورة اقتصاديا عميقة وثرية ومتشعبة، وبنيت على كم من الدراسات والأبحاث والنقاشات.

حجج المعارضين

يمكن تركيزها في حجتين:

الأولى وجود بطالة اختيارية. هناك أكثر من ٧ ملايين أجنبي يعملون في السعودية، وهذا يعني أن هناك فرص عمل كثيرة، وأن بإمكان العاطلين الحلول محل بعض هؤلاء، ولكنهم اختاروا البطالة، ولذا لا يحق لهم مطالبة الحكومة بما يمكن أن يعد مكافأة على اختيارهم التعطل والكسل.

الثانية أن التوصية سوف تشجع العاطل على الاستمرار في عطالته، وتقلل من حرص الشباب غير العاطل على الاستمرار في أعمالهم. وهذه أصلا مشكلة تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

الحجج الأخرى عامة متعلقة بإجراءات وتنظيمات خاصة بالتوظيف والسعودة ونحوهما.

المناقشة

رغم وجاهة الحجتين السابقتين للمعارضين، إلا أنه يبدو لي أن هؤلاء المعارضين يجنحون إلى:

* تبسيط مخل لمشكلة عويصة معقدة لها تبعات وجوانب كثيرة.
* تجاهل الأوضاع القائمة المزرية لكثير من أسر وأحوال العاطلين، التي لا يصلح معها

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 28-08-2007 العـــدد : 14309
الصفحـات : 32 المسلسل : 270

الانتظار لحين حل قضايا السعودة. وسأذكر تعليقات حول هذا في نهاية المقالة.

* تجاهل مسؤوليات السلطات تجاه تأمين الاحتياجات الأساسية للمحتاجين.

السبب الأول للبطالة

يبدو أن السبب الأكبر لبطالة العاطلين كونهم غير مؤهلين ولا مهارات لديهم، وفي الوقت نفسه، لا يرضون بمرتبات متدنية وظروف عمل صعبة. من المخطئ في كونهم كذلك؟

من التبسيط المخل أن نرمي اللوم كله على هؤلاء الشباب العاطلين، فنحن جميعا نعرف أن هناك ظروفا أخرى تساهم أيضا في بطالتهم.

للتربية والوالدين قدر كبير من التأثير على نجاح أو إخفاق أولادهم في شؤون وأمور شتى، ومنها التحصيل العلمي واكتساب المهارات.

كثير من الخريجين لم يحصلوا على تقديرات عالية في الثانوية إلا بفضل الله أولا، ثم دعم وتشجيع والديهم المعنوي والمادي. بعض الأولاد نشأوا في بيئة لم تحسن تربيتهم، ولم تحسن متابعتهم في تحصيلهم العلمي.

كثير من مؤسساتنا الصغيرة وأحيانا المتوسطة تتبع أساليب إدارية بالية، وظروف العمل فيها سيئة، والأجور التي تعرضها متدنية. وزير العمل الدكتور القصيبي وغيره من مسؤولي وزارة العمل، على دراية جيدة بهذه الأوضاع، وبينوا اهتمامهم بالعمل على تعديلها، ولكننا نعرف جيدا أن هذا يتطلب ردحا من الزمن. عشر سنوات؟ عشرون سنة؟ أقل؟ أكثر؟ لا أحد يدري.

هل نحمل بعض شبابنا وحدهم مسؤولية بقائهم عاطلين، بسبب رفضهم القبول بتلك الوظائف؟

لا أنكر وجود شباب وجدوا وظائف، لا أقول بأنها تتناسب مع طموحاتهم، وتؤمن لهم دخلا عاليا، ولكنها وظائف مقبولة دخلا وظروفا، ورغم ذلك رفضوا الالتحاق بها، أو تركوها سريعا. ليس من سبيل إلى إنكار وجود هذه الفئة، ولكن هل نعاقب الجميع بسبب هؤلاء؟ هل نعمل بقاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته، أم بالعكس: المتهم مذنب حتى تثبت براءته؟.

حجج مردودة

نقل عن أحد أعضاء مجلس الشورى قوله: «كل ما جاء قرار من الحكومة حاربناه»، مشيرا إلى قرار قصر بيع المستلزمات النسائية على النساء.

يمكن أن يقال لهذا العضو: وما علاقة العاطلين الشباب بهذه الحرب؟ هل أثبت العضو الكريم أنهم السبب.

ونقل قول أحد الأعضاء:

المكافأة التي تعطى للعاطل في الدول الأخرى سببها الكساد».

إن كان النقل عن هذا العضو دقيقا، فأقول بوضوح: ليس صحيحا بتاتا هذا القول. ليس صحيحا أن سبب مخصص البطالة هو الكساد، بل السبب هو أنه من واجبات السلطة.

الدول التي تعطي العاطل مخصصا، هي غالبا دول صناعية أو ناهضة اقتصاديا، لا تمر بفترة كساد منذ عشرات السنين، بل هي في حالات نمو وازدهار اقتصادي، ومع ذلك تمنح مخصصات للعاطلين، وغيرهم من المحتاجين (مادية أو عينية).

بطالة اختيارية أم إجبارية؟ أم كلاهما!

يتعلل بعض الرافضين لمنح مخصص بطالة بكون البطالة عندنا اختيارية.

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 28-08-2007 العـــدد : 14309
الصفحـات : 32 المسلسل : 270

صالح السلطان *

لي ملحوظات على هذا القول:

أولا: صحيح أن بعض البطالة عندنا اختياري، ولكن ليس كلها اختياريا محضا، بل يمكنني أن أسميها تسمية تبدو متناقضة: اختيارية إجبارية!!! كيف؟؟

عندما تكون الوظيفة سيئة من حيث ظروف العمل، ومن حيث الراتب (وهي ظروف ورواتب نشأت في أحوال نعرفها جيدا)، وهي سيئة ليس من وجهة الشباب أو أولياء أمورهم فحسب، بل أيضا من وجهة نظر الحكومة، ومن وجهة نظر جماعات حقوق الإنسان، ومن وجهة نظر المجتمع. وترفض الوظيفة، فإن الرفض ليس اختياريا محضا، بل أيضا لظروف الوظيفة السيئة.

ثانيا: ليس صحيحا أن الدول التي تمنح مخصصات بطالة (الدول الصناعية على الأقل)، ليس صحيحا أنها لا تعاني من بطالة اختيارية. بل تعاني تلك الدول من عزوف فئة من شبابها عن الالتحاق بأعمال يرونها وضيعة اجتماعيا، أو متدنية الدخل أكثر من غيرها. خذ مثلا قطاع الزراعة في أمريكا، وقد كتبت عن هذه المشكلة دراسات وبحوث كثيرة. طبعا لا أنكر أن الحالة عندنا اشد وأقسى. ولكنها ظروف وعادات وتقاليد قوية، يخاف أكثريتنا من كسرها (من الصعب إنكار سطوة التقاليد عندنا، فمثلا نخجل من ذهابنا إلى العمل المكتبي ونحن لابسون عمائم أو بدلا)، وقد تربينا عليها جيلا بعد جيل. هناك علامات تدل على تخففنا من هذه التقاليد مع مرور السنين، ولكنه تخفف شديد البطء. ولذا ليس من العدل أن أحمل الشباب العاطلين وحدهم وخلال سنوات قصيرة مسؤولية الخضوع للتقاليد.

من جهة أخرى، هناك قدر من البطالة الاختياري لأسباب منها أن البحث عن الوظيفة المناسبة يستغرق وقتا، ومنها أن التوظيف يتطلب وقتا، وقد كتبت عن هذا نظريات وبحوث اقتصادية علمية كثيرة، ومن أفضل ما قرأت باللغة العربية كتاب الدكتور أسامة الدباغ (٢٠٠٧) «البطالة والتضخم: المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية»، في نحو ٥٠٠ صفحة، وهو كتاب موجه للمتخصصين.

نقلت الجريدة عن عضو آخر قوله: «كل ما نحتاجه هو التنظيم» وطرح هذه المعالجة للبطالة مبكر جدا.

يذكرني هذا بالمثل الشعبي «مت ياحمار لين يجيك الربيع». قد تمر ثلاثون سنة بدون أن نصل إلى التنظيم الذي نطمح إليه، فما ذنب العاطلين؟ من جهة أخرى، لماذا يدفع كثير من العاطلين وحدهم ثمن نقص التنظيم لدينا؟ ثمن تدني وبطء معالجة مشاكل السعودة، وبصفة عامة ثمن تدني وبطء أداء الأجهزة الحكومية؟

التأثير على الرغبة في العمل

من أقوى الحجج لرفض صرف بدل بطالة، أنه يشجع على البطالة. حقيقة، هذا الموضوع كان موضع دراسات كثيرة جدا في دول كثيرة. بصفة عامة هناك تأثيرات سلبية لبدل البطالة على الرغبة في العمل، أو العودة إليه، لكن بالإمكان تخفيف هذه التأثيرات، عبر سلسلة من السياسات. وأهم من ذلك، أن كونها تؤثر سلبيا على عرض العمل، لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها تجاه رعاية المحتاجين من مواطنيها. ولذا لا يصلح الاحتجاج لمرفض، وإنما يصلح لترشيد سياسات وقواعد صرف البدل. ذلك لأن الحياة مليئة بالأعمال والأشياء التي لا تخلو من مساوئ، مثل تأمين السيارات ومجانية التعليم والصحة وتحديد السرعة

المصـــــدر : الرياض
التـــاريخ : 28-08-2007 العـــدد : 14309
الصفحـات : 32 المسلسل : 270

على الشوارع، وأصوات الجوالات، والانترنت، والعبرة بالترشيد وليس الرفض النهائي. الموضوع طويل، والمقام لا يتيح التوسع فيه.

بدل بطالة أم بدل مصروف جيب؟

معروف أن عامة طلبة ما بعد التعليم الثانوي يستلمون مكافآت شهرية. وهي مكافأة يمكن أن تعتبر مصروف جيب. ألا يمكن توسيع نطاق تغطية المكافأة؟ بحيث تشمل أيضا كل شاب (أو شابة) يتعدى الثامنة عشرة من العمر، لا تصرف له مكافأة أخرى، ويحد أقصى أربع سنوات، أو الالتحاق بوظيفة يتعدى راتبها حدا يقرر، وإذا قل الراتب عن هذا الحد صرف الفرق، ضمن حد زمني لاستمرار الصرف. هذا الأسلوب أرى -مبدئيا- أنه يساعد على التسريع بالسعودة، كما ساعدت الإعانات الزراعية خلال العقود الماضية على ميكنة الزراعة، وعلى توسيع الرقعة الزراعية. وعموما، الموضوع كسابقه، يتطلب بحثا وتفصيلا.

بدل بطالة

هناك حاجة لتطوير مخصص بدل بطالة لأولئك:

* القادرين على العمل والمتاحين له
* ويرغبون في الحصول على عمل بدوام كامل
* وقاموا بتسجيل أنفسهم في مكتب توظيف حسب تنظيم تعمله وزارة العمل
* ولم يعثر لهم أو لم يلحقوا بعمل مناسب
* لا تنطبق عليهم شروط استحقاق المكافأة السابقة
* ولا يستحقون معاشات تقاعدية (تأمينية)، أو أنها متدنية

بعض المستحقين للبدل قد يكونوا يعملون سابقا، ولكن فصلوا من عملهم ليس لعيب فيهم، ولكن ربما نتيجة تقليص عدد العاملين، أو مشكلات شخصية، وهذا يحدث كثيرا في أرجاء كثيرة من المعمورة. وعلى أية حال، هذه نقاط، والأمر يتطلب دراسة معمقة وتفصيلات كثيرة.

وهناك حالات أخرى تتطلب البحث والاهتمام، مثلا، ماذا بشأن من لهم رواتب أو مخصصات تقاعد، لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للحياة؟

من المهم أن أشير إلى أنه ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية تولي مسؤولية كافة الموضوعات التي تخص صرف مستحقات للمحتاجين، بما في ذلك بدلات البطالة. طبعا هذا لا يعفي من وجوب التنسيق الجيد مع وزارة العمل، وغيرها من الجهات الحكومية وغير الحكومية.

الموضوع طويل حقا، ويتطلب تفصيلات وتفصيلات، وما ذكرته عبارة عن نقاط، والأمل معقود -بعد الله- على حكومتنا الرشيدة في دراسة وعلاج المشكلة.

وأختم مقالتي بنقل مقتطفات مما قاله مواطنون، تعليقاً على قشل التوصية في مجلس الشورى:

- حديثي لمعارضي صرف إعانة شهرية للعاطلين ولهؤلاء الأعضاء أقول اتقوا الله ...لو أنكم وضعتم أبناءكم مكان الشباب الذي يلهث خلف الوظيفة ولا يجدها ويخرج وهو لا يملك ثمن الساندويتش بجيبه أو ثمن علبة الماء لعرفتم حاجة الشباب.

- حتى ٥٠٠ ريال مصروف للعاطل الشاب (يستكثرونها) عليهم. الله الرازق، والحمد لله الدولة بخير.

- يا خادم الحرمين إن من يقول إن البطالة ليست من أسباب الجريمة والإرهاب هم مضللون ... يا خادم الحرمين أنت الراعي في هذا الوطن ونعلم رحمتك وعطفك على المواطن فلا تخذلوه.

هذا وبالله التوفيق.

* متخصص في الاقتصاد الكلي والمالية العامة - دكتوراه اقتصاد، بكالوريوس شريعة.
saleh.alsultan@gmail.com